أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الرابع من العام 2024

احتفاظ الأجانب بمراكزهم كصافي مشترين للأسهم الخليجية في الربع الرابع من العام...

كان المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي مشترين في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الرابع من العام 2024، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 3.0 مليار دولار أمريكي مقابل 3.7 مليار دولار أمريكي قيمة صافي الشراء في الربع الثالث من العام 2024. وظل الاتجاه إيجابياً على مدار العام 2024 في ظل عمليات الشراء المتتالية من قبل المستثمرين الأجانب. وشملت بعض العوامل الرئيسية التي دعمت تدفق الأموال الأجنبية نحو المنطقة اتجاهات السوق الإقليمية، والاكتتابات العامة الأولية، والوضع الاقتصادي لكل دولة على حدة، وأسعار النفط الخام.

وأشارت البيانات ربع السنوية لأنشطة التداول في بورصات الدول الخليجية إلى أن معظم هذه الأسواق شهدت صافي شراء من المستثمرين الأجانب في الربع الرابع من العام 2024، باستثناء قطر وعمان بتسجيلهما تداول الأجانب كصافي بائعين بقيمة 603.6 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع، مما أثر سلباً على إجمالي صافي صفقات الشراء. وكان المستثمرون الأجانب أكبر مشترين للأسهم الإماراتية في الربع الرابع من العام 2024، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 2.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 2.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بالربع السابق.

وتبعتها السعودية في المرتبة التالية بصافي صفقات شراء بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي من قبل المستثمرين الأجانب، بينما سجلت بورصة الكويت صافي صفقات شراء بقيمة 156.5 مليون دولار أمريكي. من جهة أخرى، كشفت هيئة السوق المالية السعودية عن خطتها الاستراتيجية (2024-2026)، والتي تهدف إلى مواصلة التطوير المستمر للسوق المالية في المملكة. وتتألف الخطة من أكثر من 40 مبادرة تهدف إلى ترسيخ سوق رأس المال كعنصر جوهري من عناصر الاقتصاد الوطني، بما يتسق مع رؤية 2030. وترتكز الخطة الاستراتيجية للهيئة على ثلاث ركائز رئيسية. وتركز الركيزة الأولى على تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية، في حين تعطي الركيزة الثانية الأولوية لتقديم الدعم لمؤسسات الأسواق المالية من خلال تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، أما الركيزة الثالثة فتؤكد على حماية حقوق المستثمرين عبر تعزيز مستوى الشفافية وتحسين الأطر الرقابية.

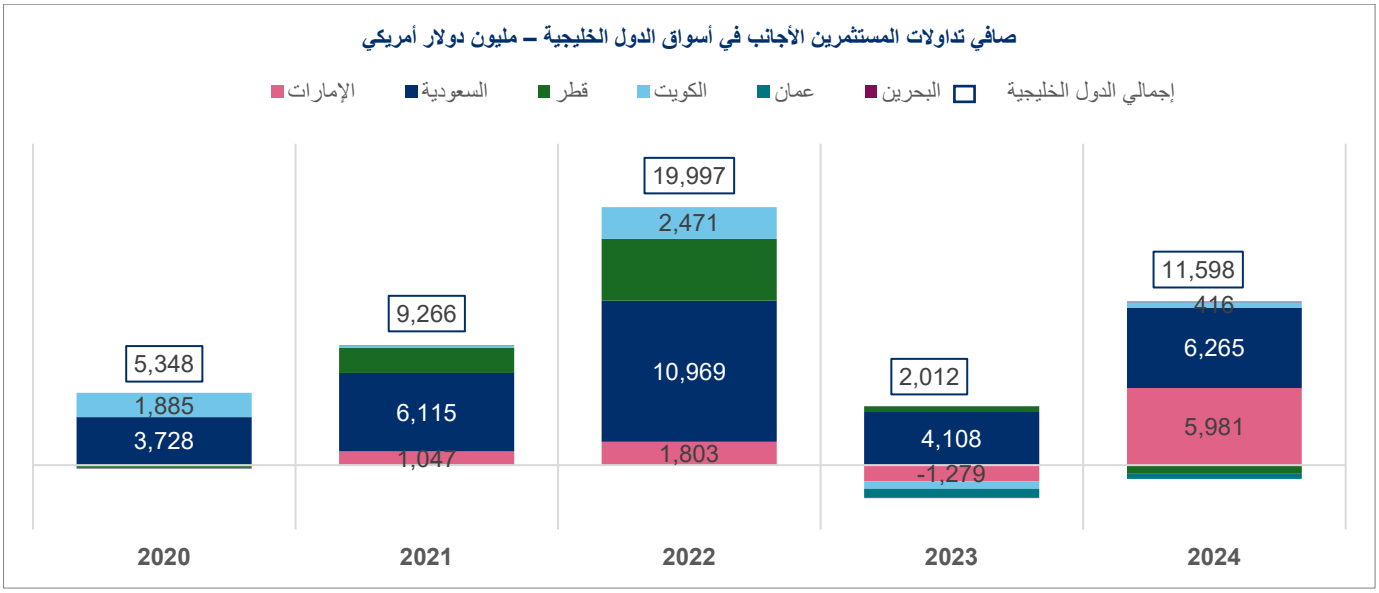

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

من جهة أخرى، كشفت البيانات الصادرة من البحرين عن وصول صافي قيمة صفقات الشراء إلى 1.1 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024. وأعلنت بورصة البحرين رسمياً عن إطلاق برنامج تحفيزي شامل لتنشيط التداول اعتباراً 2 فبراير 2025. وتعد هذه المبادرة من العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026)، المصممة لتحسين المشاركة في السوق وتعزيز السيولة، من خلال آليات تحفيزية مبتكرة.

وأظهر الاتجاه التاريخي لتداولات الأجانب في الأسهم المدرجة في أسواق الدول الخليجية انخفاضاً في ربعين فقط خلال الخمسة أعوام الماضية. إذ اشترى الأجانب أعلى قيمة من الأسهم خلال الربع الأول من العام 2022 وبلغت قيمة صافي الشراء 11.0 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة حادة في الشراء بصفة رئيسية في كلا من السعودية وقطر.

في ذات الوقت، أشار الاتجاه السنوي إلى استمرار النشاط الإيجابي من قبل المستثمرين الأجانب في بورصات الدول الخليجية طوال العام 2024، والذي تميز بارتفاع هائل في إجمالي أنشطة الشراء. وقد برز المستثمرون الأجانب كمشترين صافيين، مسجلين زيادة ملحوظة، إذ بلغ صافي قيمة صفقات الشراء 11.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024، بزيادة لافتة عن 2.0 مليار دولار أمريكي المسجلة في العام 2023. وتمثل هذه القيمة أعلى إجمالي صافي شراء من قبل المستثمرين الأجانب منذ أكثر من عامين. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، بلغ إجمالي عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب 48.2 مليار دولار أمريكي، وكان العام 2022 هو العام الذي شهد أكبر صافي شراء من قبل المستثمرين الأجانب بقيمة 20.0 مليار دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بأنشطة التداول في كل بورصة خليجية على حدة، شهدت بورصة تداول السعودية أكبر صافي شراء من قبل المستثمرين الأجانب خلال العام 2024 بقيمة 6.3 مليار دولار أمريكي، تلاها بورصة أبوظبي وبورصة دبي بقيمة 5.4 مليار دولار أمريكي و572.5 مليون دولار أمريكي، على التوالي. وجاءت بورصة الكويت في المرتبة التالية، إذ شهدت البورصة عمليات شراء متتالية من قبل الأجانب خلال العام بقيمة 415.8 مليون دولار أمريكي، تلتها البحرين بقيمة 33.6 مليون دولار أمريكي. من جهة أخرى، سجلت بورصة قطر أكبر صافي مبيعات للمستثمرين الأجانب خلال العام بقيمة 690.7 مليون دولار أمريكي، تلاها سلطنة عمان بصافي مبيعات بلغ 406.8 مليون دولار أمريكي. وسعياً منها لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، تخطط قطر لإدخال ثلاثة قوانين هامة: قانون الإفلاس، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون جديد للتسجيل التجاري. ووفقا للتصريحات فإن الحكومة تقوم بتقييم 27 قانوناً ولائحة من 17 وزارة، والتي من المتوقع أن تؤثر على أكثر من 500 نشاط. ومن المتوقع أن تكتمل صياغة قوانين الإفلاس والشراكة بين القطاعين العام والخاص بنهاية مارس 2025. وحددت قطر هدفاً يتمثل في جذب 100 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول العام 2030.

المستثمرون الخليجيون

كان المستثمرون الخليجيون في بورصات الدول الخليجية الأخرى صافي بائعين خلال العام 2024. وعلى صعيد تداولات المستثمرين الخليجيين (باستثناء أبوظبي والبحرين نظراً لعدم توافر بياناتهما) في أسواق الدول الخليجية، فقد شهدت صافي بيع خلال الربع الرابع من العام 2024. وبلغ صافي قيمة صفقات البيع التي نفذها المستثمرين الخليجيين في الربع الرابع من العام 343.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي صفقات شراء بقيمة 135.2 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وشهدت السعودية أعلى قيمة لصافي صفقات الشراء من قبل المستثمرين الخليجيين خلال العام 2024 والتي وصلت قيمتها إلى 649.1 مليون دولار أمريكي، تبعتها الامارات بقيمة 108.4 مليون دولار أمريكي. من جهة أخرى، سجلت بورصات قطر والكويت وعمان صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين في العام 2024، مما أثر سلباً على القيمة الاجمالية لصفقات شراء المستثمرين الخليجيين. أما من حيث الاتجاه الشهري لأنشطة تداول المستثمرين الخليجين في البورصات الخليجية في العام 2024، فقد بلغت أنشطة التداول ذروتها في شهر يونيو 2024 وسجلت أدنى مستوياتها في فبراير 2024.

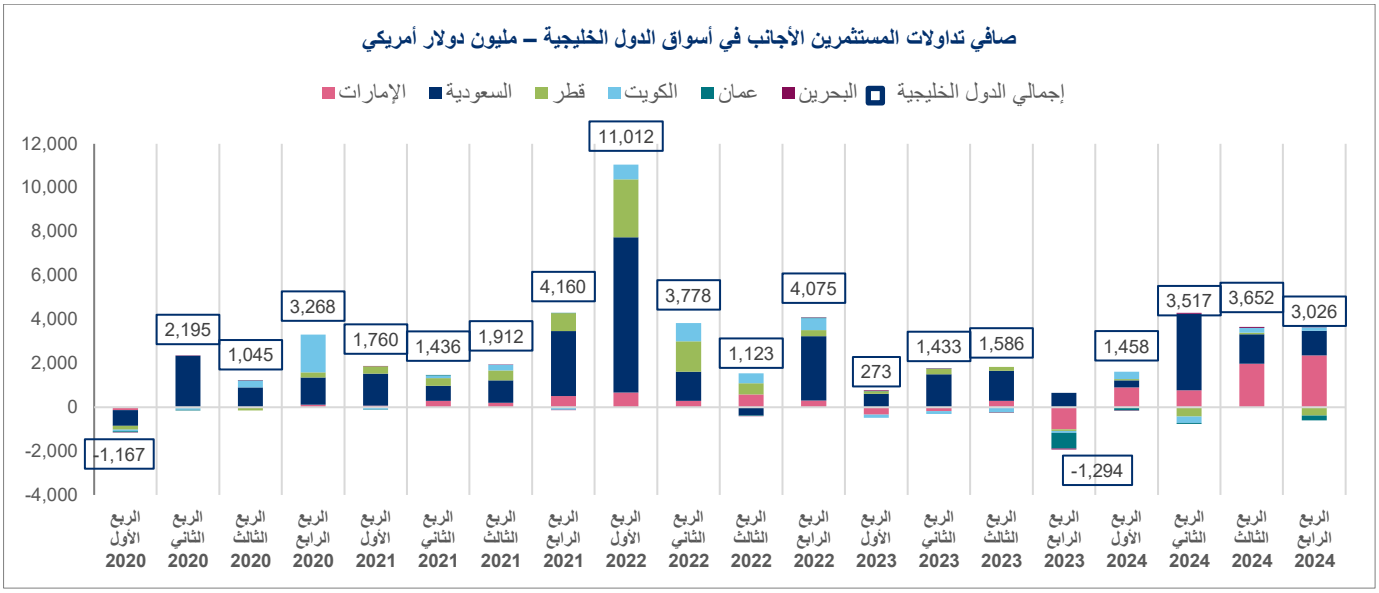

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وفيما يتعلق بإجمالي أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في أسواق الدول الخليجية بنسبة 50.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 347.8 مليار سهم في السنة المالية 2024 مقابل 231.6 مليار سهم في السنة المالية 2023. وسجلت جميع بورصات دول مجلس التعاون الخليجي زيادة في كمية الأسهم المتداولة خلال العام باستثناء قطر. وجاءت السعودية في الصدارة بنمو بلغت نسبته 108.5 في المائة لتسجل 103.4 مليار سهم في السنة المالية 2024 مقابل 49.6 مليار في السنة المالية 2023، تلاها الكويت بنسبة 75.9 في المائة لتسجل 68.5 مليار سهم في السنة المالية 2024 مقابل 38.9 مليار سهم في السنة المالية 2023. من جهة أخرى، تراجعت قطر بنسبة 13.2 في المائة.

وبالمثل، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في العام 2024 أيضاً على نطاق واسع إلى حد كبير، باستثناء قطر. إذ بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 690.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024 مقابل 522.4 مليار دولار أمريكي في العام 2023. وسجلت السعودية أعلى معدل نمو في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة تداولاتها من 347.7 مليار دولار أمريكي في العام 2023 إلى 494.7 مليار دولار أمريكي في العام 2024 مما أدى إلى زيادة حصتها إلى نسبة 71.7 في المائة مقابل نسبة 66.6 في المائة في العام 2023. في المقابل، انخفضت أنشطة التداول في بورصة قطر على أساس ربع سنوي من 34.2 مليار دولار أمريكي في العام 2023 إلى 29.3 مليار دولار أمريكي في العام 2024.

أعلى 10 أسهم خليجية من حيث القيمة المتداولة

تم تصنيف تسعة أسهم سعودية ضمن أعلى 10 أسهم خليجية من حيث قيمة التداولات في العام 2024. وبلغ إجمالي قيمة تداولات أعلى عشرة أسهم خليجية 162.6 مليار دولار أمريكي، مما يمثل نسبة 23.0 في المائة من إجمالي قيمة تداولات الأسهم الخليجية خلال العام 2024. وجاءت شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في صدارة القائمة بوصول قيمة التداولات على سهم الشركة إلى 43.4 مليار دولار أمريكي، وتبعه مصرف الراجحي بتداولات بلغت قيمتها 25.7 مليار دولار أمريكي، وكان سهم الشركة العالمية القابضة هو السهم الوحيد غير السعودي ضمن القائمة، بتداولات بلغت قيمتها 19.8 مليار دولار أمريكي في العام 2024.

وفيما يتعلق بالأداء على أساس ربع سنوي، بلغت القيمة الإجمالية المتداولة لأكبر 10 أسهم مدرجة في أسواق الدول الخليجية 48.0 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نسبة 28.4 في المائة من إجمالي قيمة التداولات في بورصات الدول الخليجية. وجاء سهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 8.4 مليار دولار أمريكي، يليه كلا من سهمي شركة فيرتيغلوب ومصرف الراجحي بتداولات بلغت قيمتها 7.5 مليار دولار أمريكي و7.2 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

قيمة الأسهم المتداولة في أسواق الدول الخليجية - مساهمة القطاعات الرئيسية

كان لقطاع البنوك التأثير الأكبر على القيمة الإجمالية للتداولات، إذ ارتفعت قيمة تداولات القطاع بنسبة 20.9 في المائة لتصل إلى 123.0 مليار دولار أمريكي في العام 2024 مقابل 101.7 مليون دولار أمريكي في العام 2023. وضمن قطاع البنوك، تصدر سهم مصرف الراجحي قائمة الأسهم أكثر تداولاً من حيث القيمة، بتداولات بلغت قيمتها 25.7 مليار دولار أمريكي خلال العام 2024، تبعه البنك الأهلي السعودي ومصرف الإنماء بتداولات بلغت قيمتها 12.5 مليار دولار امريكي و11.5 مليار دولار امريكي، على التوالي. كما ساهمت قطاعات مثل الطاقة والمواد الأساسية والعقارات في تعزيز القيمة الإجمالية للتداولات خلال هذا العام. وسجلت جميع القطاعات نمواً ملحوظاً على أساس سنوي في قيمة التداولات، باستثناء قطاعين شهدا انخفاضاً. إذ تراجع قطاع التكنولوجيا بنسبة 12.8 في المائة، كما تراجع قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 3.1 في المائة.

وبالمثل، فانه على صعيد أنشطة التداول خلال الربع الرابع من العام 2024، ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على نطاق واسع. إذ ارتفعت القيمة الاجمالية المتداولة لمعظم القطاعات خلال هذا الربع. وبلغت القيمة الإجمالية 168.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2024 مقابل 141.4 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023، أي بنمو بلغت نسبته 19.3 في المائة. وكان من أبرز القطاعات التي ساهمت في زيادة أنشطة التداول كل من البنوك والطاقة والمواد الأساسية بنسبة 6.7 في المائة ونسبة 48.8 في المائة ونسبة 45.5 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com